على هامش كتاب

العربية ٢ النحو

بقلم عبد الله العلايلي

يرى الكاتب ان اللغة العربيـــة تخضع ، شأنَ المؤسسات الاجتماعية كلها ، لقانون الغـــاية ولا تخضع لقانون السببية كما هو الحال في العلوم التجريبية. ويسر « الآداب » ان تقدّم الى قرائها المعنيـــين بالدراسات اللغوية هذا الرأي الوجيه الذي يشير الى اتجاهٍ ينطوي على كثير من التصحيح والتبسيط .

بين يدي كتاب قيم للدكتور انيس فريحة بعنوان «تبسيط قواعد العربية» ، ولست اكتم انه استهواني حقاً ، ثم تمـادى بأثره عليّ فاستبد باهتمامي كله .

ويسرني ان أعاود حديث اللغة بعد ان تباعد ما بيني وبينه وما كان ذلك لجفوة عنه ، ولكن لأن كتاباً فيـــه لم يحرك داعيتي اليه .

وأقول هذا باطلاق فيما اتفق ووقع إلي ، خلال مدة تبدأ من سنة ١٩٤٨ .. وأؤكد على الحيز الزمني ، انصافـاً لبعض جهود لا يسعني بحال إلا إكبارها ، كـ«معجم عطية في الدخيل» المطبوع في البرازيل ، و « الملحق المعجمي برواية سلمبو » للاب الرياشي ، و« تعديل القواعد العربية » ليوسف سعادة .

ففي اي منها محاولة أخذٍ من الأساس ، وعلى أنها تتفاوت في درجة توفيقها ، او قل بتعبير آخر: تتفاوت في درجة الحكم عليها في مجال القَدْر ، تظل قيمتها في انها اعمال جذرية .

وخير العربية اليوم ، انما يرجى من هذا المتجه الذي يبتدىء البحثَ اللغوي من جديد ، ويأخذ اعتبارات المدرسة العتيقة على انها اعتبارات فقط ، لا على انها اللغة او قانون عملها الثابت.

وهذا الأخذ، من شأنه ان يميز ما هو أصيل مما هو مجتلب، وان يسلم اللغة الى الحياة إسلاماً عفوياً ، اي ان يردها الى محلها من الحاجة المتحولة .

فاللغة – ومنزلتها من التصنيف الاجتماعي ، انهـا مؤسسة مرتبطة مباشرةً بنشاط الانسان كافة – تتحرك بقانون الغـاية لا السببية .

فاذا غُلبت بقانون السببية الصرف ، واخضعت له في قسر وعنت ، مثلما فعل قدامى اللغويين ، تنعزل رأساً وتنقلب الى بناء فوقي منقطع « Superstructure » وإذ ذاك تحـدث الهوة بينها وبين الجماعة وتتضح ، لتؤول في النهاية الى أداة إرغـام ، تعبر الجماعة عن وطأتهـا بتأفف مكظوم ، ثم بتحرك انتفاضي للخروج .

وفي هذا وحده ، سر ما تطالعك به الجماعـــات اليوم من تصعّب حيال العربية .. وظُنّ أنه لشيء أصيل في طبيعتها ، حتى لحامر هذا الظن المنقطعين اليها درساً وتتبعاً وبحثـــاً . . واليك حكاية سيرها وتوقفها في يسر :

البيئة العربية الأولى على ما عرف التاريخ ، كان اللسان فيها وسيلة أولى وأكيدة من وسائل العيش والانتاج ، كما كان المعطى الفني الأوحد لديها . أضف الى هذا وهذا انها بيئة خلت من الطبقية .

فلا بدع إذن ان يرقى هذا اللسان ، بحكم كونه وسيلة من وسائل العيش والانتاج ، وتبعاً لرغبة ترقيتهـا المستمرة لدي

او اجتناباً لنقمتها ، وفي كلا الحالين، بقصد المحافظة على انظمة واوضاع حكومية وغير حكومية تستبيح الشعوذة بالانسانية.

كل الدعايات التي يروجونها لاعمال الاحسان وعنها ، وكل المؤسسات التي انشئت من اجل الاحسان وعلى ظهر الاحسان، وكل المحسنين الذين تحدث عنهم الناس عبر الاجيال وما زالوا يتحدثون عنهم بالتقدير والاجلال ، كل هذا لم يقدّم الانسانية شيئاً . فالى ان تزول حاجة الانسان لطلب الاحسان وذلّ الاحسان ، يبقى مفهوم الانسانية بعيداً عن مفهومها الحقيقي ، وتبقى الانسانية وسيلة يستغلها ويربح منها المحسنون ، ويذلّ بواسطتها المحسَن اليهم والمحرومون .

لا . ليست الانسانية احساناً ولا تبرعاً برغيف . انمـــا الانسانية إقرار بالحق ، واحترام لكل حق ، ونظـام يحسن توزيع الحق ، ولا يساوم ولا يتاجر بحق .

جورج حنا

الكائن .. وان يتأنق ايضاً بالغاً في الأناقة مبالغها ، باعتبار انه المعطى الفني الأوحد .. وان يشيع شيوعه الكامل بين فئات البيئة بحكم عدم الطبقية .

ومن هنا تدرك جلياً ، كيف كان هـذا اللسان العربي وبخصائصه الفصحى ، لسان العامة والخاصة دون تمييز ، واللسان الدارج في غير احتساب لمنازل وفروق .. وبالتالي تدرك ، كيف كان هذا اللسان أداة اجتماعية مباشرة يتحرك بقانون الغاية ، المتحولة دواليك بين الكمية والكيفية .

وانا انما استطردت هنا بهذا البيان ، لكي لا يبقى محل لرفض المؤلف ان تكون الفصحى لغة محكية عند القدماء ، في مجال النظرية .

ولنصل ما انقطع نقول : وما هو حتى جاء الدين — والدين بناء فوقيّ شأنه شأن المؤسسات الحقوقية والسياسية واشباهها — واتخذ أداته هذا اللسان ، وأذن لحركته ان تنطلق هنا وهناك . وكان من نتائج ذلك ، ان برزت فجأة وسائل انتاج جديدة حضت على تعبئة اجتماعية بعينها ذات شكل هرمي طبقي ، وجاء قمة له أرباب هذا اللسان .

حتى اذا تأكدت هذه التعبئة الضامة لشعوب شتى ولغات كذلك ، دخلت طبقاتها بما انتسب اليها من شعوب ورسوبات لغات ، في صراع اتخذ اشكالاً عديدة ودار في مدارات مختلفة ، كان من نتائجه في اللغة ، تولّد « النحو » الذي هو قطعاً من عمل القوى الطالعة ، وكان بمثابة « تأميم » لما تستبد به الطبقة العليا الشريفة كمظهر من مظاهر الامتياز .

وهذا وحده هو ما يكشف السر عن وجه التسمية «بنحو» اي اتجاه ، والمعنى ضوابط في اتجاه العربية لا انها هي هي ، ولا تلق بالاً لحكايات القدماء المخترعة اختراعاً لتفسير التسمية .

واذا أنعمت النظر جيداً تحت هذا الضوء ، يبدو لك جلياً ، كيف بني النحو بناء حركياً متطوراً متدعاً ، يسعى بقانون الغاية لا السببية ، بما ظلت العربية المتسعة او « العربية النحو » معه اداة اجتماعية مباشرة .

بيد ان المدرسة اللغوية ولا سيما فرع البصرة ، تخلت إذ ذاك ، واعتمدت السببية العقلية اعتماداً مطلقاً . . وهـذا من شأنه ان يجعل الاستمداد وقفاً على « اللغة التراث » دون اللغة الناحية نحو العربية ، او قل بتعبير اخصر : دون « اللغة النحو » وان يحمل على التزيد من ضروب الاحتمال التماساً للتعليل .

أقول : إن صنيع هذه المدرسة اللغوية ، وقف بالعربية وقوفاً ظهر أثره الواضح ، عندما حدث داخل المجتمع تراكم في الكمية اللغوية لأشتات الشعوب ولأشتات لغاتها ، هذا التراكم الذي من شأنه اذا بلغ الذروة ان تتحول فيه الكمية الى كيفية .

وبدلاً من ان تمثل العربية هذا التكيف الجديد وتتطور به ، انكمشت عنه وانقطعت دونه ، فكان من ذلك ان اتخذ التكيف الجديد سبيله الى إبداع الاشكال اللغوية الدارجة ، وباتت العربية الموضوعة داخل الاطار المدرسي بما افتن من ضروب الافتراض الفكري ، وهي بناء فوقي منقطع ، يتزايد الانفراج وضوحاً بينه وبين تشكلات المجتمع وحاجات الجماعة يوماً عن يوم .

وما أظنني في حاجة الى التنبيه من بعد ، الى ان العاميات الدارجة ليست منزلة في « سلّم التصاعد » ، بل خطوط منحرفة تذرّع بها التطور في حركة تشكله الدائبة .

ونحن اليوم في المجتمع العربي ، إزاء تراكم في الكمية لاشكال العاميات ، وهو يؤذن بتحول الكمية الى كيفية . . فاذا عرفنا من جديد كيف نهيء العربية تهيئاً يتفق وهـذا التكيف نكون قد أعنا التطور على عمله حقاً في الجانب اللغوي ، وبالتالي نصل خطه متجاوزين ما انحرف منه .

وتخلت بهذا الاستطراد قصداً الى بيان وجه الوهم فيما جنح اليه المؤلف ، من حسبان العامية غاية لتطور الفصحى في التيسير .

وبعد ، فانا لا أكتمك مبلغ اغتباطي وقد دفع إلي هـذا الكتاب « تبسيط قواعد العربية » * فهو يطرح المشكلة اللغوية بكل تفاصيلها دفعة واحدة ، ويثير لديك طائفة ضخمة من التساؤلات ، ويذهب بك مذاهبه الدقيقة في مراحل التسلسل المنطقي . . ولمكان هذا الكتاب من الاسلوب العلمي ، ولمحل المشكلة من الخطورة ، يسرني ان أصحبه قليلاً في قصد وتتبع .

يضع المؤلف المشكلة من اول الطريق على مرتكزين :

التيسير : وهو ينصبّ على اللغة ، طبيعتها .

التبسيط : وهو يدور على أسلوب تعليمها وتعريفها وتقديمها الى الناس .

والمؤلف في المرتكز الأول ، يعترف في غير لبس بل يلح ويؤكد ، بان في جوهر الفصحى تعسفاً كثيراً كالاعراب وقاعدة العدد ، ولامنطقية في الروابط وبناء القواعد ، وبدائية في الجمع والتثنية والتأنيث والتماس العلامة الفارقة لهذا كله .

* مطابع المرسلين اللبنانيين ، جونية ، ٩٢ صفحة .

وفي المرتكز الثاني يقترح تنسيق كتب القواعد بأخذ كل من الكلمة والتركيب على حدة ، ويضع لها مخططين :

فمخطط الكلمة المفردة يشتمل على « ضمائر ، أفعال ، أسماء، صفات ، ظروف ، أدوات » .

ومخطط الجملة يشتمل على « المعرب والمبني ، الجملة البسيطة الجملة المركبة ، الجملة المتلوّة بفعل الخ » .. هذا مجمل سريع يشير الى موضوعات الكتاب إشارة بحسبنا منها ، انها تعطي القارىء فكرة عنه ، لنفرغ من بعد الى مصاحبته في منـــازل الرأي والقول . ومن الخير أن نتعرض بذكر الناحية التاريخية للموضوع : يرقى الشعور بثقل القاعـدة النحوية وفق مقررات المدرسة العتيقة ، إلى مثل ابن خالويه الذي شقي بالنحو وعانى منه ، والى ابن جني الذي حلل أسباب هذه الصعوبة في توفيق كبير في كتاب «المبهج» ، فقد أكد هناك أن سرها يرجع الى معاطاة النحويين للفلسفة وتعلقهم باساليبها ، وهؤلاءحين أخذوا العربية بهذه الأساليب وأرغموها قسراً على قبولها ، تعقـــدت واتسع القول في القاعدة ..وقصّ من طرائف هذا الأخذ قصة نحوي صديق ، فاجأه يوماً بسؤاله : لم لا تصغر الأفعال ؟ . . وكان جوابه بعد أخذ ورد طويلين : لأن الأعراض لا تقوم بالأعراض . إشارة الى منهج الحكماء في ان العرَضَ انما يقوم بالجوهر ، والفعل عرض يطرأ على المصدر ، والتصغـير عرض آخر وهو لا يقوم به .

ثم نجد الاحساس بهذه الصعوبة ، عند ابن مضاء الأندلسي ، وكان إحساساً من نوع واضح شامل، فأخذالقضيةالنحوية برمتها من الأساس ، وعالجهـا في مقابلة وتفصيل ، وانتهى الى هدم نظرية العامل في النحو التي هي عقدة العقد، وطالعَ بحلول جديدة.

وكان ابن مضاء في القدماء ، صاحب اول محاولة واكملها في مجال النقد النحوي والبناء .

كما نجد هذا الاحساس ايضاً يضرب عرقه عنـد ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب .

وفصَلَ زمن طويل ركد خلاله البحث المستقل وركدت المشكلة معه،حتى جاء الأستاذ ابراهيم مصطفى وأثارها من جديد في كتابه « إحياء النحو » . . وبحق أقول انه وفق في باب الاسم توفيقاً يدعو الى الاعجاب، والوقوف في جد عندنتائجه.

ومن الانصاف اخيراً ان لا نتجاوز محاولة في هذا المضمار كشف عنها الأستاذ يوسف سعادة ، فيها جرأة وفيها حظ ليس باليسير من إنعام النظر .

وقبل ان أمضي مع المؤلف الى نتائجه الخطيرة إن في جانب التيسير او التبسيط ، يهمني ان ألفت النظر الى طائفة من الهنات الهينات ، كان من الخير لو نزه كتابه عنها .

قال ص ٥ : في « ليس » انها من لا وأيس بشكل يوهم انه رأي خاص . وإنصافاً للحقيقة نثبت انه رأي ذهب اليه نفر من قدامى النحويين ، منهم ابو منصور الجواليقي . واليك ماجاء في كتاب « نزهة الألباء » لتلميذه ابي البركات ابن الأنباري :

« حضرت حلقته يوماً وكان يقرأ عليه كتاب الجمهرة لابن دريد ، وقد حكى عن بعض النحويين انه قال : اصل ليس لا أيس ، فقلت هذا الكلام كأنه من كلام الصوفية . فكأن الشيخ أنكر عليّ ذلك ولم يقل في تلك الحال شيئاً ، فلما كان بعد ذلك بايام وقد حضرنا على العادة قال : اين ذلك الذي أنكر ان يكون أصل ليس لا أيس ، أليس لا تكون بمعنى ليس ، فقلت للشيخ ولم اذا كان لا بمعنى ليس يكون اصل ليس لا ايس، فلم يذكر شيئاً . وكان الشيخ في اللغة امثل منه في النحو»(ص٤٧٥)

وقال ص ٥ « ألم يكتب احد القدماء كتاباً في ليس » .. أظنه يعني كتاب ليس لابن خالويه ، وان كان ذلك حقـــاً فعجيب من مثله .

فالكتاب المذكور لا يبحث « ليس » الكلمة الملحقة بكان ، وانما هو مجموعة لضوابط كلية في العربية ، ومن نماذجه :

«ليس في كلام العرب واو وياء وسبق احدهما بالسكون إلا أبدلت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، إلا كوية وعوية » .

وهناك طائفة من كلمات وقعت في الكتاب على غير معروفها اللغوي ، مثل « مران » ووجهها « مرانة » .

والى عدد مقبل نرجيء بحث النتائج كموضوع مستقل ، وتفصيل الرأي في العربية النحو .

عبدالله العلايلي

صدر حديثاً

الضعف التناسلي

عند الرجل والمرأة

للدكتور وليم شنيكل

منشورات دار بيروت

يطلب في افريقيا من السيد محمد خوجه – تونس

يطلب في العراق من السيد محمود حلمي – بغداد